الأمم المتحدة

E/C.16/2016/1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 January 2016
Arabic
Original: English

لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة
الدورة الخامسة عشرة
١٨-٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت
إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

جدول الأعمال المؤقت المشروح

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٣ - الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج: تحويل المؤسسات العامة من أجل تيسير صياغة سياسات شاملة للجميع وتحقيق التكامل بينها في معرض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها:

(أ) كفالة تحديد الأولويات واتخاذ قرارات تتسم بالإنصاف وتفي بالاحتياجات وتشمل الجميع وتقوم على المشاركة وتخضع للمساءلة على جميع المستويات؛

(ب) تحسين التعاون والاتصال بين الحكومات وأصحاب المصلحة، بسبل منها إتاحة المعلومات واعتماد أسلوب الحكومة المفتوحة والحلول الإلكترونية والمتنقلة؛

(ج) كفالة التنفيذ الفعال والابتكاري للسياسات المحددة لدعم أهداف التنمية المستدامة ورصد تلك الدراسات وتقييم آثارها؛

080216 050216 16-00726 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(د) تعزيز ثقة المواطنين في فعالية الإدارة العامة وجدواها ونزاهتها، من خلال جهود مُحسَّنة ومحددة الأهداف لاستخدام الحوكمة الرشيدة في منع الفساد والكشف عنه والتصدي له؛

(هـ) تنمية القيادة القادرة على إحداث التغيير وتحسين الكفاءات ذات الصلة للموظفين الحكوميين.

٤ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة عشرة للجنة.

٥ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة عشرة.

الشروح

١ - انتخاب أعضاء المكتب

ستنتخب اللجنة رئيسا وثلاثة نواب للرئيس ومقررا لدورتها الخامسة عشرة. ويتشكل المكتب من الرئيس ونواب الرئيس والمقرر. ووفقا للممارسة المتبعة، يواصل المكتب المكون من هؤلاء الأعضاء مهامه خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين تحضيرا للدورة السادسة عشرة.

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

ستعتمد اللجنة جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة على أساس جدول الأعمال المؤقت الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٤٧/٢٠١٥.

ومن المقرر أن تجتمع اللجنة من الاثنين ١٨ إلى الجمعة ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وستعقد الجلسات الصباحية من الساعة ١٠:٠٠ إلى الساعة ١٣:٠٠، وجلسات بعد الظهر من الساعة ١٥:٠٠ إلى الساعة ١٨:٠٠. ويمكن أن تعقد الاجتماعات والمناسبات غير الرسمية في أوقات أخرى.

الوثائق

جدول الأعمال المؤقت المشروح (E/C.16/2016/1)

٣ - الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج: تحويل المؤسسات العامة من أجل تيسير صياغة سياسات شاملة للجميع وتحقيق التكامل بينها في معرض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها

في جلسة التنسيق والإدارة المعقودة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥، أيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي توصية اللجنة بأن تنظر في دورتها الخامسة عشرة في موضوع تحويل المؤسسات العامة من أجل تيسير صياغة سياسات شاملة للجميع وتحقيق التكامل بينها في معرض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها.

وفيما يتعلق بصياغة السياسات الشاملة للجميع، شدد المجلس، في قراره ٢٨/٢٠١٥ بشأن تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الرابعة عشرة، على أن بلوغ أهداف التنمية المستدامة والغايات ذات الصلة بها، حسب السياقات والأولويات الوطنية والمحلية، سيتطلب توضيح أدوار ومسؤوليات كل من كيانات القطاع العام والمجتمع المدني والجهات الفاعلة في القطاع الخاص في مجال وضع السياسات وتنفيذها، مع مراعاة هياكل السلطة القائمة. وشجع المجلس

الحكومات على تعزيز مشاركة المواطنين على جميع المستويات بطريقة تنم عن الثقة، من أجل تعبئة الجهود والموارد في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. وفضلا عن ذلك، أكد المجلس من جديد أن إتاحة الخدمات العامة للمواطنين ينبغي أن تكون في مقدمة الشواغل في إطار تحول القطاع العام نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وشجع الدول الأعضاء على إيجاد مسارات لمشاركة المواطنين بما يكفل وضع السياسات والاستراتيجيات بطريقة تشمل الجميع، وذلك بسبل منها تعزيز العمليات التنظيمية للتشاور بين القطاع العام وجميع أصحاب المصلحة على جميع المستويات.

ووردت مسألة صياغة السياسات الشاملة للجميع بأشكال متعددة في تقارير اللجنة فيما يتصل بإشراك المواطنين في تنفيذ ورصد الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ولاحظت اللجنة مؤخرا، في دورتها الرابعة عشرة، أن إشراك أصحاب المصلحة في الجهود التي تبذلها الحكومات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مسألة جوهرية وحتمية لأن الحكومات تواجه تحديا يتمثل في الطلب المتزايد على إشراك الشعب في عمليات اتخاذ القرار. ولاحظت اللجنة أيضا أنه كلما أُشرك أصحاب المصلحة في مرحلة مبكرة، كانت النتائج أفضل في الظروف العادية، مع مراعاة أن إشراك مجموعات أصحاب المصلحة قد يتطلب تحسين القدرات والإمكانات للمشاركة في العمليات المتعلقة بالسياسات العامة.

وفيما يتعلق بتكامل السياسات، أقر المجلس بأن تكامل السياسات الذي يشمل وضع السياسات وتنفيذها على نحو فعال، وإشراك أصحاب المصلحة والتنسيق على جميع المستويات الحكومية يتطلب قيادة قادرة على إحداث التحول، كما يتطلب الإبداع والتفكير الناقد والمهارات التحليلية، على أن تدعمه بيئة تمكينية تتضمن جملة أمور منها وكالات رائدة تُكلف بالتقليل من تشتت الجهود، من خلال عملية لاستعراض البرامج، وأنماط سلوك تشجع على تبادل البيانات والمعلومات والمعارف والأفكار والموارد؛

ولاحظت اللجنة أن تحقيق التكامل يختلف عن ''العمل كالمعتاد'' بالنسبة لأغلبية الحكومات وأن الإدارة الحكومية عادة ما تنظم على أسس قطاعية، مما يؤدي إلى تجزؤ عملية وضع البرامج. ولاحظت اللجنة أيضا أن وضع السياسات يتم في الغالب على مستوى القطاعات وذلك لعدد من الأسباب، لذلك لا ينبغي النظر إلى جهود تكامل السياسات على أنها بديل للعمليات المحددة لكل قطاع. بل إن تحقيق التكامل يقوم على أساس الفعالية في وضع السياسات داخل القطاعات فضلا عن القدرة على إقناع الجهات القطاعية الفاعلة باستكشاف فوائد التعاون بين القطاعات.

وخلصت اللجنة إلى أن المعوقات المؤسسية أمام تكامل السياسات تشمل عادة الهياكل ذات الطابع التراتبي المفرط، والافتقار إلى توجيه استراتيجي موحد بشأن السياسة العامة، وتغليب المصلحة الذاتية للقطاعات، والتقسيم المعقد للعمل. ويمكن أن تتفاقم هذه التحديات الهيكلية من جراء عدم كفاية آليات تخصيص الموارد للمسائل الشاملة لعدة قطاعات وكفالة المساءلة المشتركة عن المسؤوليات المشتركة. وعادة ما تشمل العوامل المثبطة لتكامل السياسات في صفوف موظفي الحكومة الافتقار إلى المهارات، وما يعتبرونه فقدانا للصلاحيات أو السلطة، والتنافس على الموارد، والفساد[1].

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بصياغة سياسات شاملة للجميع وتحقيق التكامل بينها في معرض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (E/C.16/2016/2)

ورقة غرفة اجتماعات بشأن الشروط المسبقة وتصميم العمليات من أجل النجاح في تحويل المؤسسات العامة لغرض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تقرير اجتماع فريق الخبراء عن الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج في بناء مؤسسات فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات، مقر الأمم المتحدة، ١٧ و ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٦

مذكرة معلومات أساسية من الأمانة العامة بشأن مبادئ الحوكمة

(أ) كفالة تحديد الأولويات واتخاذ قرارات تتسم بالإنصاف وتفي بالاحتياجات وتشمل الجميع وتقوم على المشاركة وتخضع للمساءلة على جميع المستويات

فيما يتعلق بتحويل المؤسسات العامة من أجل تيسير صياغة سياسات شاملة للجميع وتحقيق التكامل بينها في معرض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها، ستنظر اللجنة في مسألة الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج في كفالة تحديد الأولويات واتخاذ قرارات تتسم بالإنصاف وتفي بالاحتياجات وتشمل الجميع وتقوم على المشاركة وتخضع للمساءلة على جميع المستويات.

(١) انظر تقرير الدورة الرابعة عشرة للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة المعقودة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الفصل الثالث (E/2015/44-E/C.16/2015/7).

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بالتنوع وعدم التمييز في الإدارة العامة: وسيلتان استراتيجيتان لتحقيق التنمية المستدامة (E/C.16/2016/3)

ورقة غرفة اجتماعات بشأن تعزيز التنوع في العمالة وثقافة بيئة العمل التي يفسح فيها المجال للجميع

ورقة غرفة اجتماعات بشأن التنمية القائمة على مشاركة المجتمعات المحلية

ورقة غرفة اجتماعات بشأن مبادئ وآليات تقاسم المسؤوليات والموارد بين الحكومات الوطنية ودوائر الحكم المحلية

(ب) تحسين التعاون والاتصال بين الحكومات وأصحاب المصلحة، بسبل منها إتاحة المعلومات واعتماد أسلوب الحكومة المفتوحة والحلول الإلكترونية والمتنقلة

فيما يتعلق بتحويل المؤسسات العامة من أجل تيسير صياغة سياسات شاملة للجميع وتحقيق التكامل بينها في معرض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها، ستنظر اللجنة في مسألة الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج في تحسين التعاون والاتصال بين الحكومات وأصحاب المصلحة، بسبل منها إتاحة المعلومات واعتماد أسلوب الحكومة المفتوحة والحلول الإلكترونية والمتنقلة.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بالقدرات المؤسسية في مجال إدارة الأماكن العامة من حيث صلتها بأهداف التنمية المستدامة: التفاعل بين الحكومة والمجتمع (E/C.16/2016/4)

ورقة غرفة اجتماعات بشأن تحسين التعاون والاتصال بين الحكومات وأصحاب المصلحة من خلال الحلول الحاسوبية والمتنقلة

ورقة غرفة اجتماعات بشأن تقييم أداء ونتائج الحكومة المفتوحة

(ج) كفالة التنفيذ الفعال والابتكاري للسياسات المحددة لدعم أهداف التنمية المستدامة ورصد تلك الدراسات وتقييم آثارها

فيما يتعلق بتحويل المؤسسات العامة من أجل تيسير صياغة سياسات شاملة للجميع وتحقيق التكامل بينها في معرض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها، ستنظر اللجنة في مسألة

الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج في كفالة التنفيذ الفعال والابتكاري للسياسات المحددة لدعم أهداف التنمية المستدامة ورصد تلك الدراسات وتقييم آثارها

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بمؤسسات وآليات ومعايير الرقابة على الإدارة الحكومية (E/C.16/2016/5)

ورقة غرفة اجتماعات بشأن تعزيز الابتكار والتعلم في سياق تنفيذ السياسات العامة

ورقة غرفة اجتماعات بشأن المشتريات العامة

(د) تعزيز ثقة المواطنين في فعالية الإدارة العامة وجدواها ونزاهتها، من خلال جهود مُحسَّنة ومحددة الأهداف لاستخدام الحوكمة الرشيدة في منع الفساد والكشف عنه والتصدي له

فيما يتعلق بتحويل المؤسسات العامة من أجل تيسير صياغة سياسات شاملة للجميع وتحقيق التكامل بينها في معرض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها، ستنظر اللجنة في مسألة الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج في تعزيز ثقة المواطنين في فعالية الإدارة العامة وجدواها ونزاهتها، من خلال جهود مُحسَّنة ومحددة الأهداف لاستخدام الحوكمة الرشيدة في منع الفساد والكشف عنه والتصدي له

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بتعزيز الجهود الرامية إلى استخدام الحوكمة الرشيدة في منع الفساد والكشف عنه والتصدي له: تدبيران هامان (E/C.16/2016/6)

ورقة غرفة اجتماعات بشأن الرقابة العامة والبرلمانية على هيئات الدولة في سياق مكافحة الفساد

ورقة غرفة اجتماعات بشأن التصدي لتطبيع الفساد في المؤسسات العامة

(هـ) تنمية القيادة القادرة على إحداث التغيير وتحسين الكفاءات ذات الصلة للموظفين الحكوميين

فيما يتعلق بتحويل المؤسسات العامة من أجل تيسير صياغة سياسات شاملة للجميع وتحقيق التكامل بينها في معرض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها، ستنظر اللجنة في مسألة

الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج في تنمية القيادة القادرة على إحداث التغيير وتحسين الكفاءات ذات الصلة للموظفين الحكوميين.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بتنمية القيادة القادرة على إحداث التغيير وتحسين الكفاءات ذات الصلة للموظفين الحكوميين (E/C.16/2016/7)

٤ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة عشرة للجنة

سيكون معروضا على اللجنة مشروع جدول أعمال مؤقت لدورتها السادسة عشرة. وفي القرار ١/٦٨، أهابت الجمعية العامة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يدعو هيئاته الفرعية إلى المساهمة في أعماله، حسب الاقتضاء، بما يتسق مع الموضوع السنوي المتفق عليه. وسيتقرر موضوع دورة المجلس لعام ٢٠١٧ في عام ٢٠١٦. وقد تود اللجنة اقتراح جدول أعمال مؤقت للدورة السادسة عشرة يتضمن بندا بشأن جانبي الحوكمة والإدارة العامة من موضوع عام ٢٠١٧.

٥ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة عشرة

ستعتمد اللجنة تقريرا عن أعمال دورتها الخامسة عشرة يُعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ووفقا لقرار الجمعية العامة ١/٦٨، يتعين على اللجنة أن تدرج في تقريرها موجزا تنفيذيا، وينبغي أن يكون التقرير وجيزا ويحدد بوضوح الاستنتاجات والتوصيات والقضايا التي قد تتطلب من المجلس الانتباه إليها أو اتخاذ إجراءات بشأنها. ويمكن للمجلس أن يجري استعراضا عملي المنحى لتقرير اللجنة وتوصياتها، مركِّزا في ذلك على الأمور التي تتطلب من منظومة الأمم المتحدة ككل عملا موضوعيا منسقا ومرتب الأولويات.